الإطار التاريخي الاجتماعي للدولة الفلسطينية

الباحثة/ علياء رزق أبودية

باحثة لدرجة الدكتوراه . قسم علم الاجتماع . كلية الآدب . جامعة القاهرة

Aliaaabudayyah@gmail.com

المستخلص:

نستعرض في هذا الفصل أهم وأبرز التحولات التي أصابت المجتمع الفلسطيني خلال القرن الماضي والتي اتسمت بالانقطاع والتدرج بالأحداث إذ تعرض المجتمع الفلسطيني إلى هزات من الأحداث التاريخية والتي ساهمت في تشكيل واقع اجتماعي أثرت على بنى المجتمع بشكل عام إذ كان للعوامل السياسية التي خضعت لها المنطقة العربية بشكل عام وفلسطين بصورة خاصة، مع بداية القرن العشرين منها الحروب المتتالية وخضوع فلسطين للاستعمار البريطاني ثم للسيطرة الاستعمارية الاستيطانية أدى إلى نتائج كارثية على الواقع الفلسطيني.

نحاول ضمن هذا الفصل إبراز النماذج والأنماط الجغرافية والتي تعبر عن السياسات الاستيطانية الاستعمارية. هذا إلى جانب تطبيق إسرائيل للسياسات الحيوية في تعاطيها مع الإنسان الفلسطيني الأعزل وفي كيفية استيلائها على المكان وإخضاعه لسياساتها العنصرية.

The historical and social frame work of the Palestinian state

Alia Riziq Abu Dayyah

Abstract effects:

In this chapter, we review the most important and prominent transformations that afflicted Palestinian society during the past century, which were characterized by interruptions and gradual changes in events, as Palestinian society was exposed to tremors of historical events that contributed. In shaping a social reality, it affected the structures of society in general, as the political factors

(ISSN: 2536 - 9555)

to which the Arab region in general and Palestine were subjected in particular, at the beginning of the twentieth century, including successive Wars and the subjection of Palestine to British colonialism and then to settler colonial control, led to disastrous results, led to disastrous results on the Palestinian reality. Within this chapter, we attempt to highlight the geographical models and patterns that express colonial settlement policies. This is in addition to Israel's application of vital policies in its dealings with the defenseless Palestinian person and in how it seizes the place and subjects it to its racist policies.

احتلال فلسطين وتشكيل أنماط الجغرافيا الاستيطانية الاستعمارية

يُعتبر الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين أحد أبرز الأمثلة على تشكيل أنماط الجغرافيا الاستيطانية الاستعمارية في العصر الحديث، حيث بدأت هذه الديناميات منذ النكبة عام ١٩٤٨ عندما تم تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين، ومنذ ذلك الحين، استمر الاحتلال في تطوير استراتيجيات استعمارية لتوسيع السيطرة على الأراضي الفلسطينية وتعزيز وجود المستوطنات.

من الناحية البحثية ناقشت العديد من الأدبيات والدراسات التأصيلية بشكل موسع على مدى العقود الماضية لوصف "الاستيطان الإسرائيلي غير المشروع في فلسطين"، حيث اتخذت هذه الفكرة معاني وأهداف ووسائل مختلفة سواءً من طرف العرب والفلسطينيين، أو من طرف الصهاينة.

ومن هذا المنطلق، فقد وُصِف الاستعمار باعتباره ظاهرة غالباً ما يتم تمويهها على أنها "مشروع حضاري" وقد فُرض تاريخياً من قبل "الدول الغربية" على دول "العالم الثالث"، ليتم تحقيقه من خلال التبعية الثقافية للسكان الأصليين، والاستغلال الاقتصادي لأراضيهم ومواردهم وخنق مطالبهم السياسية (Anghie, 2002)، ويوصف الاستعمار بأنه "استيطاني" عندما يكون مدفوعاً أيضاً بمنطق القضاء على الطابع الأصلي للأرض المستعمرة (Wolfe, 2006)، ويتجلى هذا في إنشاء وتعزيز المستعمرات، أي مستوطنات الأجانب المزروعة بين السكان

الأصليين بهدف إخضاع السكان الأصليين ونزع ملكيتهم و"تأمين السيطرة الدائمة" على مناطق محددة (Veracini, 2010).

وبعبارة أخرى، فإن الاستعمار الاستيطاني يقوم على النفي المستمر بين المستوطن والمواطن الأصلي، سعياً إلى إزالة الأخير. إنه حركة نحو تفكك وتحلل "الآخر" السلبي. الاستعمار الاستيطاني هو جهد جماعي للاستيلاء على مكان المواطن الأصلي، ليس فقط بالمعنى المادي. إنه يتعلق بحذف "آثار" المواطن الأصلي التي قد تشكل دليلاً على انتمائه التاريخي إلى المكان (Jamal, 2017).

وأوضح "Patrick Wolfe" أن مصادرة أراضي السكان الأصليين لغرض توطين سكان مستعمِرين يتطلب واحدة من علاقتين محتملتين بالسكان الأصليين: إما استغلالهم كقوة عمل تابعة، كما حدث في معظم أنحاء أمريكا اللاتينية والجزائر، وجنوب أفريقيا، أو إبادتهم السريعة إلى حد ما، كما حدث في أستراليا وأمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي، وبالتالي تصبح "الإزالة" التصفية الفورية للسكان الأصليين هي المنطق الجامع للاستعمار الاستيطاني (Wolfe, 2011 ,p.273).

كما يقدم Veracini مقارنة بين الاستعمار بشكل عام والاستعمار الاستيطاني بشكل خاص، من حيث الأهداف التي تحركهما، إذ يشير إلى أن الاستعمار يُعرّف على أنه هيمنة خارجية تمتاز بميزتين اثنتين: الأولى، عملية الانتقال إلى مكان جديد، والثانية، وجود علاقات غير متساوية من السيطرة والهيمنة في الأماكن الجديدة، وتشكل عمليات السيطرة والهيمنة والهدف الذي يحرك المستعمِر بدايات التفريق بين أشكال الاستعمار (Veracin, 2011). أما في السياق الاستعماري الاستيطاني، الذي يتأسس أصلاً على منطق الإحلال والمحو، تصبح "سيطرة الدولة على البيولوجيا" الأداة الأهم في رسم المشهد السكاني المرغوب والمراد. حيث تتم صياغة الخطط "القومية" الكبرى ويتم رصد الميزانيات الطائلة بغية التقليل من الأجساد التي تحسب على الفئات المعادية وغير الرغوبة، مقابل

(ISSN: 2536 - 9555)

الاستثمار في الأجساد المرغوبة التي تُحسب على الفئة المرغوبة، ثم العمل على زيادتها إحصائياً (غانم، ٢٠١٢).

وفي الواقع الفلسطيني يؤكد "David Lloyd" بأن إسرائيل انخرطت في كلا الاتجاهين كما حصل في الحالة الاستعمارية في فلسطين عام ١٩٦٧ حيث تحولت من منطق "الإزالة" إلى منطق "الإدارة" واستغلال الأيدي العاملة الفلسطينية المتدنية الأجر، ثم أفسحت المجال للإقصاء المنهجي والتدريجي للعمال والمقيمين الفلسطينيين من مناطق المستوطنات الإسرائيلية واستبدالهم عن طريق استيراد العمالة اليهودية من اليمن وجنوب أفريقيا، ومهاجرين من جنوب وجنوب شرق آسيا محرومين من حقوق المواطنة، لتتحول إلى نموذج السلطة السيادية التي تهدف في نهاية المطاف إلى تطويق وتشريد للسكان الفلسطينيين الأصليين (Lloyd, 2012, p.66).

فيما يذهب "Ilan Papp" أبعد من ذلك في تفسيره لمفهوم "الاحتلال" في اتجاه تبني مفهوم "السجن الكبير" لإدارة المناطق المحتلة في عام ١٩٦٧، من دون أن يعتبر هذا التغير خارجاً عن منطق المحو والتطهير العرقي (Pappe, 2017, p.4). أما "نيف غوردون" فيتقاطع مع كلاً من "وولف و لويد" في تفسيره لمفهوم "الاحتلال" الإسرائيلي من خلال مقارنته بالسياسة الحيوية "البيو سلطة" (Gordon, 2008, p.2)، وهو مصطلح استخدمه "ميشيل فوكو" لوصف تحكم السلطة في الجسد الاجتماعي (السكان)، التي تهدف إلى مراقبة السكان الفلسطينيين ومعيشتهم، لكن حصل تحول بعد انتفاضة عام ٢٠٠٠ بتبني سياسة "الإماتة" Necropolitics وهو مصطلح قدمه لأول مرة Achille Mbembe، وتعريف هذا المصطلح هو ببساطة القدرة على تحديد من يحق له العيش ومن يجب أن يموت، وهو بالتالي مظهر من مظاهر القوة والسيطرة الشديدة على الحدود الدستورية للسيادة، ووفقاً لهذا المفهوم يصبح العدو هدفًا مطلقًا، ويُسمح للسيادة باستخدام قوتها وممارسة السلطة لقتل هذه المجموعة المستهدفة في محاولة لحماية نفسها، والوسائل التي يتم بها القيام بذلك مبررة في ظل حالة

الاستثناء حيث يتم يصبح كل شيء مباح، ويتمتع الحاكم بسلطة مطلقة (Abdulmagied, 2023, p.61).

ومن المهم التأكيد على أن الأهداف الاستعمارية الاستيطانية كانت وراء الأفعال الصهيونية قبل عام ١٩٤٨، وبعد عام ١٩٤٨، وبعد عام ١٩٦٧، وبما أن ظاهرة الاستعمار الاستيطاني تتحدد في الأساس من خلال العمليات التي تحل فيها جماعة خارجية محل جماعة أصلية، فإنه يمكن تصور الاستعمار الاستيطاني باعتباره "دكتاتورية المستوطنين"، وهو شكل من أشكال الحكم الحصري ولكن المؤقت بطبيعته الذي يمارس ضد المتغيرات المحلية والخارجية في انتظار "اختفاء" المجتمع الاستيطاني من خلال تطبيعه. ولكن في حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة، لم يحدث ذلك ولا يمكن أن يحدث، ويظل احتلال الأراضي الفلسطينية مُصنِّعاً قوياً لعدم الشرعية، وليس نقيضه (Veracini, 2013).

وفي هذا الإطار، تمثل الأرض الفلسطينية جوهر الصراع ما بين الفلسطينيين أصحاب الحق التاريخي، والإسرائيليين أدعياء هذا الحق، ويكاد يكون هذا الصراع من أكثر الصراعات اختلافاً عن تلك الناتجة عن أي استعمار قديم لأي بلد عبر التاريخ. حيث ألقت بتعقيداتها وتأثيراتها العميقة على الأرض والشعب الفلسطيني (مصالحة، ١٩٩٢)، وأدى إلى تشكيل أنماط جغرافية استعمارية معقدة تتضمن عمليات هدم وتهجير وبناء المستوطنات اليهودية على حساب الأراضي الفلسطينية والمرافق العامة، وحولت سلطات الاحتلال التخطيط الهيكلي للتجمعات السكانية الفلسطينية إلى إطار لحشر الفلسطينيين في أضيق بقعة جغرافية ممكنة (عبدالله، ٢٠١٥، ص١١٠).

إلى جانب تشييد الجدار الفاصل وإنشاء الطرق الاستعمارية التي تقسم الأراضي الفلسطينية وتعزيز الانقسام الجغرافي، فالجدار التوسعي يأتي أيضا مكملا للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، التي تُعد بطبيعتهما واحدة من حيث استعمار الأرض والاستيلاء عليها وضمها (القدوة، ٢٠٠٣، ص٤).

(ISSN: 2536 - 9555)

لقد تجسدت الجغرافيا الاستيطانية الاستعمارية في فلسطين من خلال توسيع المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية وغزة. هذه المستوطنات لا تقتصر فقط على بناء وحدات سكنية جديدة، بل تشمل أيضًا إنشاء بنية تحتية متكاملة مثل الطرق والجسور والأنفاق التي تهدف إلى تعزيز الروابط بين المستوطنات وتقليل الاتصال بالمجتمعات الفلسطينية المجاورة، ونتيجة لذلك يتأثر الواقع الفلسطيني باستمرار ويحمل معه مستجدات ومتغيرات طرأت على جغرافيا المكان وغيرت من واقع الأمكنة وهويتها (Jabarine, 2012).

فاستخدام القوة العسكرية والسياسية لفرض الحقائق على الأرض يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية. يتمثل ذلك في وجود نقاط التفتيش والحواجز العسكرية التي تعيق حركة الفلسطينيين، مما يخلق عزلاً اقتصادياً واجتماعياً (Reynolds, 2017).

إن تعميق نظام الفصل العنصري هو نتيجة لعمليات تاريخية مكانية وسياسية وقانونية غالباً ما يتم ذكرها في الخطاب اليهودي باعتبارها جزءًا من النظام الإسرائيلي. وتشمل هذه العمليات تهجير معظم الفلسطينيين خلال حرب عام ١٩٤٨؛ والتوسع المستمر والمطرد للاستيطان اليهودي منذ عام ١٩٤٨ على الأراضي الفلسطينية بشكل أساسي، وإنكار حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والامتصاص التدريجي للأراضي الفلسطينية المستعمرة (المحتلة) لتشكيل نظام واحد (Lustick, 2020; Lynch et al., 2020)

على الرغم من التعريفات القانونية المتنوعة والترتيبات السياسية التي تنطبق على مناطق مختلفة داخل الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل– بشكل مباشر أو غير مباشر. خلال هذه العملية، اختفى الخط الأخضر تقريبًا بالنسبة لليهود الذين يتحركون بحرية في معظم أنحاء المنطقة، لكنه "أصبح أكثر صرامة" بالنسبة للفلسطينيين الذين وُضعوا تحت مراقبة متزايدة، مع تقييد حركتهم وحقوقهم بشدة (Sa'adi, 2016; Tawil-Souri, 2016; Erakat, 2019; Erakat and Reynolds, 2022).

وفي ظل استمرار هذه السياسات يعاني الفلسطينيون من الفصل الاقتصادي والاجتماعي، والتهميش في أسواق العمل، والاستبعاد من الحماية القانونية، والإغلاق في وجه أراضي الأجداد، والحرمان من الحق في التعليم والرعاية الصحية. إن مجموعة هائلة من الأدلة على هذه وغيرها من مواقع الفصل العنصري في فلسطين تدعم وصف الفصل العنصري الذي تقدمه مجموعة متزايدة من الأصوات، من منظمات حقوق الإنسان إلى العلماء والصحفيين وحتى (بعض) السياسيين البارزين (Amnesty International, 2022; Heller, 2023;). وفي سياق متصل، هناك مجموعة من المراحل التي ساهمت في تغير جغرافيا المكان في فلسطين والإشارة إلى السياسات الاستيطانية والاحتلالية في التعامل مع الأرض.

مرحلة الانتداب البريطاني لفلسطين الفترة ما بين ١٩١٨-١٩٤٨:

إن منشأ القضية الفلسطينية كقضية دولية بدأت في الأحداث التي وقعت في الفترة القريبة من نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث أدت هذه الأحداث إلى قرار عصبة الأمم بتعيين بريطانيا كدولة منتدبة لإدارة فلسطين وفقًا لنظام الانتداب الذي اعتمدته العصبة. وكان الهدف الأساسي من الانتداب أن يكون مرحلة انتقالية حتى تحصل فلسطين على استقلال كامل كدولة مستقلة، وتم الاعتراف بشكل مؤقت خلال عهد العصبة، ولكن التطور التاريخي لهذا النظام لم يؤدي في الواقع إلى ظهور فلسطين كدولة مستقلة (الأمم المتحدة، ١٩٩٠).

ونتيجة لذلك، تُعتبر فترة الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩٢٠–١٩٤٨) من أبرز الفترات في تشكيل الأنماط الجغرافية للاستيطان الاستعماري، والتي أثرت بشكل كبير على الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي المستمر حتى اليوم.

وبحسب الفاهوم (٢٠١٢) تعتبر الحكومة البريطانية أول من وضع فكرة إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وهي التي أصدرت تصريح بلفور سنة ١٩١٧ وحوّلته من تصريح نظري إلى واقع ميداني، بعد أن نجحت في فرض انتدابها على فلسطين وأصبحت السيد المطلق، وصاحب القول الفصل في كل ما

(ISSN: 2536 - 9555)

يتعلق بالبلاد. ثم تحولت إلى حاضنة أمينة للحركة الصهيونية وبرنامجها في الوطن القومي اليهودي على التراب الفلسطيني.

تمثلت السياسة البريطانية خلال هذه الفترة في تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأدت هذه السياسات إلى تغييرات جوهرية في التركيبة السكانية والجغرافية لأرض فلسطين. تم تأسيس مستوطنات يهودية جديدة بتخطيط مدروس لاستيعاب المهاجرين اليهود، مما أدى إلى تحويل الأراضي الزراعية الفلسطينية الخصبة لأغراض الاستيطان. في المقابل، عانى السكان الفلسطينيون المحليون من التهجير وفقدان الأراضي، حيث تم تثبيت القوانين التي تمنع الفلسطينيين من استعادة أراضيهم المصادرة (الرشيدات، ١٩٩١).

وخلال هذه الفترة أيضاً زادت وتيرة عنف المتطرفين اليهود، وعمل الجيش البريطاني في مواجهة الاحتجاجات والمقاومة التي كانت تنشب من قبل الفلسطينيين بالقتل والتنكيل والسجن مما أدى إلى انخفاض عدد السكان الأصليين إذ قُتِل خلال تلك الفترة حوالي ١٠% من الذكور العرب البالغين أو جُرحوا أو سجنوا أو تم نفيهم، بينما تدفقت موجات ضخمة من الهجرة اليهودية نتيجة للاضطهاد النازي في ألمانيا مما رفع عدد السكان اليهود في فلسطين من ١٨% من عدد السكان الكلي سنة ١٩٣٢ إلى أكثر من ٣١% سنة ١٩٣٩. قدَّم ذلك الكتلة السكانية الحرجة والقوة العسكرية التي استخدمت لتنفيذ التطهير العِرقي الذي تعرّض له الفلسطينيون سنة ١٩٤٨ حين تم طرد أكثر من نصف السكان العرب من البلاد آنذاك، أولاً على يد العصابات الصهيونية، ثم بقوة الجيش الإسرائيلي الذي أكمل انتصار الصهيونية العسكري والسياسي (الخالدي، ٢٠٢١).

كما لعبت تحركات المستوطنين اليهودية وبمساعدة الجيش البريطاني دورًا في تشكيل أنماط جغرافية جديدة أضفت طابعًا استيطانيًا مختلطًا على الخريطة الجغرافية لفلسطين. أثرت هذه الأنماط في تعزيز الهوية اليهودية للمناطق المستوطن عليها، بينما تم تهميش الأراضي الفلسطينية وتقييد تطورها الحضري (Dajani, 2005).

تجدر الإشارة إلى أنه في الأزمنة الحديثة، لا سيما في زمن الانتداب البريطاني في فلسطين (١٩١٨– ١٩٤٨)، كانت عبارة «فلسطيني» مستخدمة للإشارة إلى كل سكان فلسطين، بغض النظر عن الدين أو الأثنية، بمن فيهم المستوطنون الأوروبيون اليهود الذين حصلوا على المواطنة من سلطات الانتداب البريطاني (مصالحة، ٢٠٢٠، ص٣٩).

لقد عكست كل هذه التحولات التي شهدتها التجمعات الفلسطينية في المدن والأرياف خلال النصف الأول من القرن العشرين حقيقة أن فلسطين لم تكن يومياً أرضاً بلا سكان ولم تكن أرضاً يسكنها البدو الرحل والمتنقلون بل كانت بلداً ينبض بالحياة بكل تناقضاتها وليس كما هي الادعاءات والأكاذيب بان أرض فلسطين هي أرض بلا شعب لشعب بلا أرض (مالكي ولدادوة، ٢٠١٨).

ولهذا فان الحركة الصهيونية بدأت تحت سلطات الانتداب البريطاني، وسعت إلى بناء شبكة مستعمرات قروية ومدينيه منفصلة عن القرى والمدن الفلسطينية الأصلية. هذه الشبكة أسست لبداية تقسيم فلسطين جيو سياسيًا، مما أدى إلى إقامة دولة إسرائيل على ٧٧% من مساحة فلسطين عام ١٩٤٨. حيث ساهمت عدة عوامل في تحقيق ذلك، مثل وجود قوانين تسهل الاستيلاء على الأراضي وبناء المستوطنات، والاستيلاء على المواقع الاستراتيجية، وفرض قوانين وهيكليات مؤسسات تخطيطية غير ملائمة للمجتمع الفلسطيني (خمايسي، ٢٠٠٩، ص١١).

مرحلة ما بعد الانتداب البريطاني وإنشاء إسرائيل الفترة (١٩٤٨-١٩٦٧)

بعد عدة سنوات من المناورات والخداع، استسلمت بريطانيا للضغوط الداخلية والخارجية وطلبت من الأمم المتحدة التدخل في فلسطين في أبريل ١٩٤٧، مشيرة إلى عدم قدرتها على مواصلة الانتداب بسبب تفاقم الوضع والصراعات بين اليهود والعرب (الرشيدات، ١٩٩١؛ السلطان، ١٩٨٨).

(ISSN: 2536 - 9555)

بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في العام ١٩٤٨، بدأت مرحلة جديدة من تاريخ المنطقة، تمثلت في قرار التقسيم عام ١٩٤٧، وإنشاء الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨، وكذلك الحروب التي قامت بين الدول العربية وإسرائيل، حيث بادرت الحركة الصهيونية مع اطراد انسحاب القوات البريطانية إلى العمل على فرض سيطرتها على إقليم الدولة اليهودية الناشئة، أثر هذا التحول الجذري في الخريطة السياسية والجغرافية لفلسطين ومثلت نقطة انطلاق لعقود من النزاع والتوتر الذي ألقى بظلاله على الشرق الأوسط ككل (الأمم المتحدة، ١٩٩٠).

في هذه المرحلة، بدأت تظهر أنماط جديدة من الجغرافيا الاستيطانية الاستعمارية، حيث سعت الحركة الصهيونية إلى تحقيق مشروعها بإقامة دولة يهودية في فلسطين. ترافق ذلك مع توسع في النشاطات الاستيطانية اليهودية، بعد أن كان التملك اليهودي للأراضي الفلسطينية لم يتجاوز ٧.٥% قبل قرار التقسيم (حجازي، ٢٠١٥، ص ٢٢٨).

وبعد قرار التقسيم تم اقتطاع ما يقرب من ٥٥% من الأرض الفلسطينية ومنحها لليهود أي ما يعادل أحد عشر ضعفاً من مساحة أملاك اليهود من الأراضي خلال مرحلة الانتداب، بأغلبية سكانية يهودية بلغت حوالي ٥٢% من تعداد السكان في منتصف ١٩٤٨، بينما تبلغ مساحة الدولة الفلسطينية المقترحة حوالي ١١.٥ مليون دونماً بنسبة ٤٣.٨% من مساحة فلسطين، وتشتمل على ٥٧٤ قرية رئيسة، ٥٣ قرى ثانوية، و٣ أخرى. كما شملت على ١٠ مستوطنات يهودية (أبو ستة، ٢٠١١، ص٦-٧).

شهدت تلك الفترة تقسيم فلسطين إلى ثلاثة مناطق سياسية إدارية (ما يعرف بإسرائيل، الضفة الغربية، وقطاع غزة) حيث خضعت هذه المناطق تحت إدارات سياسية مختلفة بما فيها قانون التنظيم والبناء وان المناطق التي أقيمت عليها دولة إسرائيل تشكل ٧٠% من مساحة فلسطين الانتدابية وتدار بواسطة حكومة جديدة ذات سيادة لإصدار القوانين وإعداد الخطط وإدارة تنميتها حسب حاجتها، في حين

خضعت الضفة الغربية بتلك الفترة إلى سيادة الأردن والتي أصدرت من عام ١٩٦٦ قانون تنظيم الأبنية، فيما خضعت منطقة قطاع غزة للإدارة المصرية والتي أبقت على قانون تنظيم المدن لعام ١٩٣٦ ساري المفعول مع بعد التعديلات الجزئية (عبد الحميد، ٢٠٠٩، ص٤).

ومن هنا نستنتج أنه خلال الفترة من ١٩٤٨- ١٩٦٧، ترك الوضع الاجتماعي في فلسطين آثارًا عميقة ومتنوعة، فبعد حدوث النكبة عام ١٩٤٨ وتأسيس دولة إسرائيل، شهد الشعب الفلسطيني حالة من الفوضى والتشرد، وقد كان أثر التهجير على الهوية والمجتمع الفلسطيني عميقًا، حيث أدى إلى فقدان الأراضي والممتلكات وفرض قيود أمنية على الحرية الشخصية والتنقل مما أثر على حياتهم اليومية وصولاً إلى المدارس والمستشفيات، وفي هذه الفترة، أيضًا، شهد الوضع الاقتصادي ضعفًا حادًا، حيث تضررت الزراعة والمجتمع الريفي بشكل كبير، مما أدى إلى اعتماد الكثير من الفلسطينيين على العمل في الأعمال اليدوية والتجارة الصغيرة. علاوة على ذلك، تعرض الفلسطينيون في هذه الفترة لتحديات اجتماعية وسياسية أخرى، بما في ذلك انفصال الضفة الغربية عن غزة والتسلط الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المتبقية.

مرحلة احتلال الضفة وقطاع غزة (حرب حزيران من عام ١٩٦٧)

تعد مرحلة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، المعروفة أيضًا باسم حرب حزيران، من المراحل المفصلية في تاريخ فلسطين الحديث، وأدت إلى تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة على المجتمع الفلسطيني. حيث تم خلال هذه المرحلة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، وأجزاء من بلدان عربية أخرى هي الجولان من سوريا وسيناء من مصر، وذلك بعد الصراع العسكري الذي وقع بين إسرائيل والدول العربية المحيطة. وبالتالي تُعد مرحلة احتلال الضفة وقطاع غزة أهم مرحلة في تكوين الواقع الفلسطيني الحالي والمعضلات والتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني.

(ISSN: 2536 - 9555)

يشير بركات (١٩٨٨) إلى أنه فور انتهاء الحرب أعلنت إسرائيل تمسكها بالمناطق المحتلة ورغبتها في بناء المستوطنات في هذه المناطق، وذلك في محاولة لرسم حدود جديدة للكيان الإسرائيلي من خلال فرض الأمر الواقع والتوسع على حساب الأمة العربية، وبدأت إسرائيل بوضع تخطيط شامل للسيطرة على هذه المناطق واستيطانها من خلال إحداث تغييرات ديمغرافية وسياسية وأمنية على هذه المنطقة، لتساعد في تحقيق الحلم الصهيوني القديم في بناء دولة يهودية كبرى قادرة على فرض سيطرتها على المنطقة.

لقد أصبحت حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ التي بدأت مرحلة جديدة في المنطقة مع احتلال إسرائيل لفلسطين وأراضٍ عربية أخرى، معلمًا مهمًا في تاريخ الشرق الأوسط. وعلى الرغم من إعادة بعض هذه الأراضي من خلال محادثات ثنائية، إلا أن الأراضي الرئيسية للشعب الفلسطيني ظلت تحت الاحتلال، وخضعت لأنشطة الاستيطان اليهودية (Yüksek, 2010).

من ناحية أخرى تميزت هذه المرحلة بالارتباط الوثيق بين التطهير الاثني والاستعمار الاستيطاني الذي يبنى في أساسه على فكرة الاستيلاء على الأراضي من خلال طرد السكان الأصليين والعمل على توطين الجماعات الأثنية الأخرى في المكان (غوردون ورام، ٢٠١٣، ص٧٤).

ونتيجة لعدد من الأحداث والتحولات فقد دفعت السياسات الاستعمارية على أرض الواقع باتجاه تشكل مناطق هي بمثابة معازل يُحشر فيها الفلسطينيين عبر منظومات السيطرة الإسرائيلية المختلفة، كما أن الظروف القانونية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها الإنسان الفلسطيني تدفعه إلى الانتقال إليها سواء مما أدى إلى تشكل حيز مكاني جغرافي متداخل غير مفهوم مثل منطقة كفر عقب وسميراميس، والذي يُعد أحد نتائج السياسيات الإسرائيلية في تشكل هذا الحيز الاجتماعي (نابلسي، ٢٠١٨).

وبناء على ما سبق يمكن القول إن التأثيرات التي خلفتها الأحداث خلال تلك الفترة على المجتمع الفلسطيني كبيرة وعميقة، فقد أدت إلى نزوح كبير للفلسطينيين

وتشتتهم في الدول المجاورة. كما تركت هذه الحرب آثارًا سلبية على الواقع الاجتماعي الفلسطيني، حيث تعرضت الأسر الفلسطينية للفقر والتشرد وانعدام الأمن والاستقرار. فضلاً عن تعطل الحياة اليومية للفلسطينيين، مع تدمير البُنى التحتية والمنشآت الاجتماعية والصحية والتعليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مرحلة اتفاقية أوسلو من عام ١٩٩٣

بدأت مرحلة جديدة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مع توقيع اتفاقية أوسلو في عام ١٩٩٣. ورغم الآمال الكبيرة والمتفائلة التي رافقت هذه الاتفاقية في البداية، إلا أن العقود التي تلتها كشفت عن تحديات كبيرة لا سيما في ضوء مواصلة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد وُضعت اتفاقية أوسلو، التي تم توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، كخارطة طريق لسلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين. تمحور الهدف من الاتفاقية حول إقامة حكم ذاتي فلسطيني في بعض المناطق الفلسطينية، كنقطة انطلاق نحو حل شامل للصراع. ومع ذلك، لم تؤدِ الاتفاقية إلى تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة المنشودة (Rhodes, 2020).

فمنذ توقيع أوسلو وحتى اليوم، شهدت الأراضي الفلسطينية وخاصة الضفة الغربية توسعاً استيطانياً كبيراً. هذا التوسع يُعتبر أحد أبرز العوائق أمام تحقيق السلام وقيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً (Office of the European Union Representative, 2024). كما أن عمليات الاستيطان تتسم بتشكيل أنماط جغرافية استعمارية، تهدف إلى إحكام السيطرة الإسرائيلية على المزيد من الأراضي الفلسطينية وتقويض أي أمل لتأسيس دولة فلسطينية مستقلة (Yüksek, 2010).

علاوة على ذلك، تقوم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بدعم وتحفز النشاطات الاستيطانية، متذرعة بأسباب أمنية وتاريخية، مما زاد من تعقيد الوضع وجعل من اتفاقية أوسلو وكأنها وعود غير محققة. وفي الوقت الذي يستمر فيه النشاط

(ISSN: 2536 - 9555)

الاستيطاني، تتعرض القرى والبلدات الفلسطينية للمصادرة والهدم والتوسع الاستيطاني، مما يفاقم معاناة السكان الفلسطينيين.

تجدر الإشارة إلى أنه، بعد اتفاقية أوسلو الشهيرة، تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات ذات صلة مباشرة باتفاقية أوسلو، بما في ذلك التوقيع على ما يعرف ببروتوكول باريس الاقتصادي سنة ١٩٩٤ كاتفاق تعاقدي ينظم العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ويعتبر جزءاً من اتفاقية إعلان المبادئ، وفيما يتعلق بهذا البروتوكول أوضح كلاً من أسعد وفخر الدين (٢٠٢١) أن إسرائيل استغلت بروتوكول باريس لتعميق التبعية الفلسطينية لها ولمؤسساتها، اقتصادياً ومالياً ومن اجل شرعنه الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية.

كما تم التوقيع على اتفاقية أوسلو٢ بالقاهرة عام ١٩٩٤ لترتيب انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا وتسليم الشرطة الفلسطينية مسؤولية الأمن فيهما ثم تلاها مجموعة من الاتفاقيات لترتيب انسحاب الجيش الإسرائيلي من باقي مدن الضفة الغربية منها اتفاقية طابا من عام ١٩٩٥ لترتيب الانتخابات والعلاقات الفلسطينية– الإسرائيلية أمنياً ومدنياً. ومن السمات الهامة لاتفاق أوسلو٢ إعادة الانتشار المرحلية للقوات العسكرية الإسرائيلية من المناطق المأهولة بالسكان في الضفة الغربية– المدن والبلدات والقرى الفلسطينية، ومخيمات اللاجئين والقرى الصغيرة– استناداً إلى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ، ب، ج) بدرجات متفاوتة من المسؤولية الإسرائيلية والفلسطينية.

وتشمل المنطقة (أ) سبع مدن فلسطينية رئيسية، تتولى فيها السلطة الفلسطينية، بموجب الاتفاق المعروف باسم "سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية المؤقتة" صلاحيات ومسؤوليات الأمن الداخلي والنظام العام. وتشمل المنطقة (ب) معظم ما تبقى من المراكز السكانية الفلسطينية، بما في ذلك المناطق الآهلة لبعض القرى الصغيرة، التي تتولى فيها السلطة الفلسطينية المسؤولية عن النظام العام للفلسطينيين، وتتولى إسرائيل المسؤولية الرئيسية عن الأمن بغرض حماية الإسرائيليين والتصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب، وتحتفظ إسرائيل بسلطة الأمن

الوحيدة في المنطقة (ج)، التي تشمل جميع المستوطنات وشبكات الطرق الخاصة بها والقواعد العسكرية والمناطق ذات الصلة وأراضي الدولة (الأمم المتحدة، ٢٠١٤، ص١٠٨).

أدت هذه التقسيمات المؤقتة إلى تقسيم الأرض الفلسطينية المحتلة وتحويلها إلى "كانتونات" معزولة ومفصولة جغرافيا عن بعضها البعض. واندرج هذا التقسيم أيضاً على التوزيع والتركيبة السكانية التي أخذت منحى موازي للوضع الجغرافي، مما أدى إلى بروز ظاهرة "المستودعات البشرية" كنتيجة مباشرة للسيطرة الإسرائيلية المباشرة على المنطقة "ج"، والتي يُمنع فيها الفلسطينيين من حقهم في البناء والتوسع على أراضيهم التي تقع تحت سيطرة وسلطة الاحتلال الإسرائيلي (منظمة ماء وأرض، ٢٠٢٢، ص٢٤).

وفي عام ١٩٩٧ تم توقيع اتفاقية الخليل أو ما يعرف ببروتوكول الخليل لإعادة الانتشار الإسرائيلي خارج مدينة الخليل وتولي السلطة الفلسطينية صلاحيات محدودة للحكم فيها، ثم تم التوقيع على اتفاقية (واي ريفر ١) سنة ١٩٩٨ لترتيب العلاقات الأمنية والقانونية والاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، كما وقعت اتفاقية شرم الشيخ أو ما يعرف (بواي ريفر ٢) سنة ١٩٩٩ لتفسير القضايا الخلافية، تليها العديد من الاتفاقيات واللقاءات الثنائية بين الطرفين لاستكمال تسليم السلطة المناطق المنتفق عليها.

وخلال تلك المفاوضات والاتفاقيات كانت الأنماط الاستيطانية الاستعمارية في فلسطين تتزايد بشكل ملحوظ، حيث بدأت إسرائيل بتوسيع مستوطناتها في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين، مما أدى إلى تغيير جذري في الجغرافيا الفلسطينية، كما تم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى أجزاء متفرقة بفعل الجدار الفاصل والحواجز والطرق السريعة المخصصة للمستوطنين، هذه السياسات الاستيطانية هدفت إلى زعزعة استقرار الفلسطينيين وتقييد حريتهم في التحرك والوصول إلى الموارد الحيوية (يوسف، ٢٠٢١).

(ISSN: 2536 - 9555)

وتوصلت دراسة أخرى (إبراهيم، ٢٠١٠) إلى أنه بعد توقيع اتفاقيات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام (١٩٩٣)، استغلت "إسرائيل" تأجيل البحث في قضية الاستيطان للمرحلة النهائية، ولجأت إلى توسيع رقعة الاستيطان بشكله العمودي، وزادت من أعداد المستوطنين، وأطلقت العنان أمام المستوطنين للاستيلاء على البيوت الفلسطينية سواءً في القدس أو الخليل، وإقامة بؤر استيطانية في كثير من المناطق الفلسطينية.

ووفقاً لقاعدة بيانات الاستعمار ومصادرة الأراضي في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام (٢٠٢١) فإن نسبة عدد المستعمرات الإسرائيل في الضفة الغربية قد بلغ (١٥١) مستعمرة، منها ٢٦ مستعمرة في محافظة القدس تتوزع بواقع ١٦ مستعمرة في القدس (J1)؛ و١٠ مستعمرات في القدس (J2)؛ كما بلغ عدد المستعمرات في محافظة رام الله والبيرة ٢٦ مستعمرة، وكان أقل عدد من المستعمرات في محافظة طولكرم بواقع ثلاث مستعمرات، ويوضح الشكل رقم (٣-١) توزيع المستعمرات على مستوى كل محافظة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٩).

وتوصلت دراسة أخرى (إبراهيم، ٢٠١٠) إلى أنه بعد توقيع اتفاقيات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام (١٩٩٣)، استغلت "إسرائيل" تأجيل البحث في قضية الاستيطان للمرحلة النهائية، ولجأت إلى توسيع رقعة الاستيطان بشكله العمودي، وزادت من أعداد المستوطنين، وأطلقت العنان أمام المستوطنين للاستيلاء على البيوت الفلسطينية سواءً في القدس أو الخليل، وإقامة بؤر استيطانية في كثير من المناطق الفلسطينية.

ووفقاً لقاعدة بيانات الاستعمار ومصادرة الأراضي في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام (٢٠٢١) فإن نسبة عدد المستعمرات الإسرائيل في الضفة الغربية قد بلغ (١٥١) مستعمرة، منها ٢٦ مستعمرة في محافظة القدس تتوزع بواقع ١٦ مستعمرة في القدس (J1)؛ و١٠ مستعمرات في القدس (J2)؛ كما بلغ عدد المستعمرات في محافظة رام الله والبيرة ٢٦ مستعمرة، وكان أقل عدد

من المستعمرات في محافظة طولكرم بواقع ثلاث مستعمرات، ويوضح الشكل رقم (٣-١) توزيع المستعمرات على مستوى كل محافظة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٩).

فعلى الرغم من أن اتفاقية أوسلو وعدت بإطلاق عملية سلام تدريجية وبناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلا أن الاستمرار في بناء المستوطنات أثار الشكوك حول نية إسرائيل في تحقيق تسوية سلمية ترتكز على حل الدولتين. وهذا الوضع عزز من مشاعر الإحباط واليأس بين الفلسطينيين، الذين رأوا في الاستيطان تهديدًا حقيقيًا لطموحاتهم الوطنية.

الخاتمة

ساهمت كل الاحداث المفصلية التي تعرضت لها فلسطين الى المزيد من التقسيمات والاستيلاء بشكل مباشر وغير مباشر على الاراضي الفلسطينية من خلال التغيرات في جغرافيا المكان والاستيلاء على اهم المواقع الاستراتيجية اذ تتمتع فلسطين بموقع جغرافي مميز، وجلبت هذه التقسيمات الكثير من العقبات امام المواطن واصحاب الارض. وحولت المكان الى دولة كنتونات ودولة حواجز عسكرية وقسمت القرى وفصلتها على المدن وكانت تستولي من خلال المستوطنين على اراضي المزارعين خاصة الاراضي القريبة او المحيطة بالمستوطنات، و قد ساهم هذا النوع من الاحتلال الاحلالي الى اجبار الفلسطينيين اصحاب المكان على مغادرة المكان واحلال المستوطنين وبؤر الاستيطانية بالمكان ، او من خلال اتباع سياسة الاغلاق والتضيق على المواطنين لإجبارهم بشكل غير مباشر على المغادرة فهي تدفع باتجاه التهجير القسري لهم.

(ISSN: 2536 - 9555)

المصادر والمراجع

١. غوردون، نيف. ورام، موريل. (٢٠١٦). **التطهير الاثني وتشكيل أنماط جغرافيا الاستعمار الاستيطاني**. مجلة قضايا إسرائيلية– المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار). ٦٣، ٧٠– ٩٣. عبد الحميد، علي شعبان. (٢٠٠٩).

٢. التخطيط العمراني وإدارة الحيز المكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، رام الله، ٩، ١– ١٧.

٣. القدوة، ناصر. (٢٠٠٣). **الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة**. ورقة عمل مقدمة إلى الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة. الأمم المتحدة. نيويورك. الولايات المتحدة الأمريكية.

٤. عبدالله، سمير. (٢٠١٥). **تأثير الانتهاكات الإسرائيلية على قطاع الإسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، رام الله: فلسطين.

٥. بركات، نظام محمود. (١٩٨٨). **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**. سلسلة الثقافة القومية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.

٦. حجازي، أكرم. (٢٠١٥). **الجذور الاجتماعية للنكبة فلسطين ١٨٥٨–١٩٤٨**. مدارات للأبحاث والنشر. القاهرة. مصر.

٧. غانم، هنيدة. (٢٠١٢). **السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين**. مجلة قضايا إسرائيلية. ١٢، ٩٤– ١٨٩.

٨. الفاهوم، زهير عبد المجيد. (٢٠١٢). **فلسطين ضحية وجلادون**. ط٢. شمس للنشر والإعلام. القاهرة. مصر.

٩. المالكي، مجدي. ولدادوه، حسن.(٢٠١٨). **تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة ١٩٤٨ جدلية الفقدان وتحديات البقاء**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. رام الله.

١٠. مصالحة، نور الدين. (٢٠٢٠). **طرد الفلسطينيين: مفهوم "الترانسفير" في الفكر والتخطيط الصهيونيين**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. لبنان.

١١. منظمة ماء وأرض. (٢٠٢٢). تقرير "رصد الانتهاكات الإسرائيلية على الحق في المياه والصرف الصحي وارتباطه بحقوق الإنسان الأخرى في المناطق المصنفة "ج" في محافظات القدس وبيت لحم والخليل وفي قطاع غزة". معهد الأبحاث التطبيقية–القدس (أريج). بيت لحم. فلسطين.

١٢. نابلسي، رازي. (٢٠١٨). **سياسات إنتاج المعازل الفلسطينية في الضفة الغربية**. في كتاب: إسرائيل والأبارتهايد: دراسات مقارنة. ص: ٢٢٩– ٢٤٧. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). رام الله: فلسطين.

١٣. الأمم المتحدة. (١٩٩٠). **منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧– ١٩٤٨**. ج١. الأمم المتحدة، نيويورك.

١٤. بركات، نظام محمود. (١٩٨٨). **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**. سلسلة الثقافة القومية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.

١٥. الرشيدات، شفيق. (١٩٩١). **فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.

(ISSN: 2536 - 9555)

١٦. المعاني، مصطفى كمال ساكت. العواودة، رائد عبدالجليل محمد. والجازي، محمد عبد الهادي صالح. (٢٠٢١). نظرة في فلسفة الاستثناء عند الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين. **مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، ٣٠(٣٠)** ، ٢٢٩– ٢٦٧.

المراجع الاجنبية:

1. Reynolds, S. (2017). Coercive environments: Israel's Forcible Transfer of Palestinians in the Occupied Territory. BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights. Bethlehem: Palestine.
2. Lustick, I. (2020). One State Reality: Israel as the state ruling the population between Mediterranean Sea and Jordan River, in Israel and Palestine: A One State Reality, eds M. Barnett, N. Brown, M. Lynch, and S. Talhami. (Ithaca: Cornell University Press).
3. Anghie, A. (2002). Colonialism and the birth of international institutions: sovereignty, economy, and the mandate system of the League of Nations. New York University Journal of International Law and Politics. 3(34), 513–634.
4. Jabarine, A. I. (2012). Unity Despite Separation? The Impact of Territorial Separation on National Identity: Comparing Political and National Perceptions and Attitudes of Palestinian University Students in Israel, Gaza and the West Bank. (Unpublished Master's Thesis). Institut Barcelona Estudis Internacionals. University in Barcelona: Spain.

5. Veracini, L. (2013). The Other Shift: Settler Colonialism, Israel, and the Occupation. Palgrave Macmillan. London: UK.
6. Wolfe, P. (2011). 'Race and the Trace of History: For Henry Reynolds' in Fiona Bateman and Lionel Pilkington (eds), Studies in Settler Colonialism: Politics, Identity and Culture. Palgrave Macmillan. 17, 275-277.
7. Wolfe, P. (2006). Settler colonialism and the elimination of the native. Journal of Genocide Research. 4(8), 387-409.
8. Tawil-Souri, H. (2016). Surveillance sublime: security state in Jerusalem. Jerusalem Quart. 68, 65–78.
9. Yüksek, E. (2010). The Israeli settlements in the west bank territory before and after the peace process. (Unpublished Master's thesis). The Graduate School of Social Sciences. Middle East Technical University. Ankara, Türkiye.
10. Rhodes, A. (2020). Israel's Modulation of Checkpoints: Systematic Manipulation of the Oslo Accords. The Macksey Journal. 1(1), 1- 24.
11. Heller c, F. (2023). Spain's Sumar leader calls out 'Israeli apartheid' against Palestinian people. Available online at: https://www.euractiv.com/section/politics/news/spains-sumar-leader-calls-out-israeli-apartheid-against-palestinian-people/. Accessed 21 October 2024.
12. Veracini, L. (2010). Introduction: the settler colonial situation, in Settler Colonialism. Palgrave Macmillan. London: UK.
13. Jamal, A. (2017). Neo-Zionism and Palestine: The Unveiling of Settler- Colonial Practices in Mainstream

(ISSN: 2536 - 9555)

Zionism. Journal of Holy Land and Palestine Studies. 16(1): 47–78.

14. Dajani, S. (2005). Ruling Palestine a history of the legally sanctioned jewish-israeli seizure of land and housing in Palestine. BADIL Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights. Bethlehem: Palestine.
15. Gordon, N. (2008). Israel's Occupation. University of California Press. Berkeley: USA.
16. Abdul magid, S. (2023). Reimagining the Theory of Necropolitics in a Modern Lens: Hate Crimes and Violence. Future Journal of Social Science. 2(1), 60 – 75.
17. Lloyd, D. (2012). Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel. Settler Colonial Studies, 2(1), 59–80.
18. Pappe, I. (2017). The Biggest Prison on Earth: A History of the Occupied Territories. One world Publications, London: UK.
19. Veracin, L. (2011). Introducing settler colonial studies. settler colonial studies. 1(1). 1-12.